

كورونا العارض الذي كشف عن مرض تونس المستعصي

الحبيب الأسود
كاتب تونسي



لم يجانب المؤرخ التونسي الهادي التيمومي الصواب عندما نعت الوضع في بلاده بأنه وصل إلى مرحلة التمثيل بجثة الدولة، فأغلب الباحثين الجديين والمحللين الموضوعيين يدركون أن تونس تعيش حالة غير مسبوقة من التدهور الاقتصادي والتهور السياسي، لم تعرف لها مثيلاً إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتحديدًا بداية من العام 1869 عندما أدى الفساد المستشري إلى عجزها عن الإيفاء بديونها، وبالتالي إلى وضع اقتصادها تحت وصاية عدد من الدول الأوروبية أو ما عرف آنذاك بالكومسيون المالي الذي لم يلب في العام 1884 أي بعد إخضاع البلاد إلى الحماية الفرنسية، وهي مجرد وصف سياسي لحالة الاحتلال المباشر.

مهما قيل عن تونس ما قبل العام 2011، فإن لا أحد يشك في أن الدولة الوطنية كانت قائمة وبقوة، وكانت قادرة على حماية مواطنيها وتوفير حاجياتهم الضرورية، وعلى أن تتحاور بندية مع الدولة الأخرى، وأن تدافع عن مصالحها وأن توازن في علاقاتها، وتحمل مكانة محترمة في المنطقة والعالم، وأن تصون كرامة أبنائها، دون أن تتخلى عن موقعها في صف الاعتدال، وأن تكون لها أجهزتها القوية وإدارتها الناجعة وخبراتها المتقدمة في مختلف المجالات وكفاءاتها المشهود لها دولياً.

لم تكن تونس دولة شعارات براقة لتجيش العواطف، ولا دولة تتدخل في شؤون الآخرين، ولا دولة انفلات للخطاب وزلات الألسنة والمواقف "الثورية" الصاخبة، ولا دولة تبعية لهذا الطرف الإقليمي أو ذاك الطرف الدولي. نعم لم تكن دولة ديمقراطية، ولكنها لم تكن دولة دكتاتورية كما يروج القادمون من المنافي أو الخارجون من السجون أو الواقفون من أرصفة الشوارع إلى سدة الحكم ودوايره، لم تكن دولة ثرية ولكنها لم تصل إلى ما هي عليه اليوم من انهيار كامل لمنظومتها المالية والاقتصادية. لم تكن دولة رفاة كامل، ولكنها لم تكن دولة تشاؤم وبؤس وعجز كما هي حالها اليوم، ولم يكن توفير ريف أبنائها مرتبطاً بما تحصل عليه من قروض ومن هبات ومساعدات خارجية. لم تكن دولة منغلقة، ولكنها لم تكن دولة مستباحة إلى حد أن الأطراف الخارجية تتدخل في كل مجالات الحياة فيها من نشاط البرلمان إلى الخطاب الديني، ومن علاقاتها الخارجية إلى خياراتها الاقتصادية والاجتماعية.

عندما وصل الهواة إلى وضع ابيديهم على الدولة، كما أشار المؤرخ فتحي اليسير في كتابه "دولة الهواة" برز ما وصفه المفكر يوسف الصديق بـ"مفهوم السائس وهواية الهواة"، فخصصت البلاد إلى سياسة اقتسام الغنيمة من قبل الحاقدين عليها، ومن كانوا يتقدمون للسيطرة على مقدراتها بشعارات تصب في إطار واحد وهو تكفير وتخوين بناء الدولة الوطنية، سواء بمنطق الأيديولوجيات الوافدة أو بمنطق هتك عرض التاريخ واستعادة الصراعات القبلية والمناطقية والتباينات السياسية، أو بالانقلاب على مفهوم الدولة وتدمير بنيتها وضرب ثوابتها ومؤسساتها واجتثاث نخبها الحقيقية، وفرض بدائل تخلو من الكفاءة والتجربة والخبرة، وذلك في محاولة واضحة لإخضاع عقيدتها الوطنية إلى عقيدة من قاداتهم الصدفية إلى حكمها في إطار سياسة المخبر الاستثنائي الذي أريد له أن ينبثق عما سمي بالربيع العربي قبل عشر سنوات.

تونس اليوم هي حالة تتراوح بين الفوضى والفوضى، لا يعرف أهلها كيف يتعاملون معها؛ بقهقهات السخرية أم بدموع الأسى والحسرة. فالسلب والنهب والفساد تضرب كل القطاعات، دولة الفوسفات تستورد

تونس اليوم هي حالة تتراوح بين الفوضى والفوضى، لا يعرف أهلها كيف يتعاملون معها؛ بقهقهات السخرية أم بدموع الأسى والحسرة. فالسلب والنهب والفساد تضرب كل القطاعات، دولة الفوسفات تستورد



حيث يلتقي عون وباسيل مع «حزب الله»

لبنان... إلى الفوضى التي يشهدها الشارع اللبناني حيث يشارك "حزب الله" وحركة "أمل" في إغلاق الطرقات لأسباب شيعية داخلية، ليس ما يشير إلى وجود بارقة أمل في لبنان.

ليس في لبنان قيادة سياسية. لا وجود لمن يريد تشكيل حكومة. لو كان ميشال عون يريد تشكيل مثل هذه الحكومة، لكان وافق على اللائحة التي وضعها سعد الحريري بين يديه والتي تتفق كلياً مع شروط المبادرة الفرنسية التي سبق لرئيس الجمهورية أن وافق عليها.

ما العمل في بلد يحكمه "حزب الله" الذي لا يرى في لبنان سوى ورقة إيرانية، في ظل رئيس للجمهورية مستعد للاستغناء عن وجود حكومة في حال لم تكن هذه الحكومة مجرد وسيلة كي يضمن شخص محدد مستقبله السياسي. هذا الشخص هو جبران باسيل الذي لا مستقبل سياسياً له. مثل هذا المستقبل معدوم لأسباب عدة.

من بين هذه الأسباب لماذا لبنان من دون كهرباء؟

لنضع العقوبات الأميركية على جبران باسيل جانبا. عاجلاً أم آجلاً سيتوجب عليه الإجابة عن سؤال متعلق بالكهرباء والسفن التركية التي جيء بها لتغذية لبنان بالكهرباء وإن جزئياً.

في النهاية، إن قطاع الكهرباء في عهد صهر رئيس الجمهورية منذ 12 عاماً. من يمضي زبينة من السنوات مسؤولاً عن ملف معين وحساس ويسقط فيه سقوطاً مريعاً لا يمكن أن يطلع لأن يكون رئيساً للجمهورية في يوم من الأيام. لن يستطيع ذلك، بأي شكل، حتى لو قرّر "حزب الله" ذلك.

ليس سراً أن المسؤولين الفرنسيين، على رأسهم الرئيس إيمانويل ماكرون، يعرفون من أفضل مبادرتهم في لبنان. يعرفون أن العقدة هي ميشال عون وجبران باسيل وأن لا أمل في المستقبل القريب بتجاوز هذه العقدة. لهذا السبب، وليس لغيره، نفضوا أيديهم من لبنان وقرروا فقط التركيز على تشكيل حكومة في أسرع وقت، أقله من أجل وقف حال السقوط الحزّ للبلاد... وهو سقوط لم يعد من قعر له!

من كلام حسان دياب إلى العملة... إلى الفوضى التي يشهدها الشارع اللبناني حيث يشارك "حزب الله" وحركة "أمل" في إغلاق الطرقات ليس ما يشير إلى وجود بارقة أمل

يستطيع تكرار تجربة 2016 عندما أوصل ميشال عون إلى قصر بعبدا بعدما اختبره طوال عشر سنوات وتبين له أنه مستعد لتغطية كل ما يقوم به الحزب، بما في ذلك مشاركته في الحرب على الشعب السوري. ما لا يمكن تجاهله أن فئمة عقوبات أميركية فرضت على جبران باسيل بموجب قانون ماغنيتسكي المرتبط بالفساد. ما لا يعرفه ميشال عون، أو ما لا يريد سماعه ريثما، أن هذه العقوبات ليست أميركية فقط بل أنه سبق فرضها مشاورات بين الإدارة الأميركية السابقة ودول أوروبية عدة. من الصعب التخلص من العقوبات الأميركية بحد ذاتها. فكيف عندما يكون الأمر مرتبطاً بدول أخرى أيضاً لعبت دورها في الدفع في اتجاه فرض هذه العقوبات!

ليس ما يضمن إجراء أي انتخابات في لبنان مستقبلاً، لا انتخابات نيابية ولا انتخابات رئاسية. لنفترض أنه تقرر إجراء انتخابات نيابية قبل نهاية ولاية ميشال عون، سيظل السؤال المطروح: بموجب أي قانون سنجري هذه الانتخابات؟ هل بموجب القانون الذي وضعه "حزب الله" والذي أجريت على أساسه انتخابات آيار - مايو 2018؟

إن قانون الانتخابات هذا لم يوضع إلا لسبب واحد هو شرذمة السنة وتمكين الحزب من التحكم بالكثيرة النيابية. كان قاسم سليمان قائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" الإيراني صادقا إلى أبعد حدود عندما صرح، مباشرة بعد انتخابات 2018 لمجلس النواب اللبناني بأن إيران باتت تمتلك أكثرية في هذا المجلس!

جديد لبنان في الأسابيع القليلة الماضية ليس اختراق الدولار حاجز العشرة آلاف ليرة لبنانية واستمراره في الصعود، ولا نزول الناس إلى الشارع فحسب، بل الجديد أيضاً في إرسال جبران باسيل طاقمه الذي يتضمّن مجموعة من الجهادية إلى قصر بعبدا كي يؤكد أنه الرئيس الفعلي للجمهورية. من كلام حسان دياب، إلى السقوط المستمر لسعر العملة اللبنانية والماسي التي يعانى منها فقراء

يصعب الحديث عن قعر يمكن للانهايار اللبناني بلوغه. تجاوزت قيمة الدولار العشرة آلاف ليرة لبنانية ولا يوجد ما يشير إلى أن رئيس الجمهورية ميشال عون وصهره جبران باسيل يستوعبان معنى ذلك وأبعاده. حتى رئيس الحكومة المستقيلة حسان دياب، بتفاوته السياسية التي يمكن وصفها بأنها أقل من متواضعة، بدأ يستوعب. اكتشف دياب فجأة أنه لم يعد لديه ما يقوم به غير الاعتكاف، أي الامتناع حتى عن تصريف الأعمال، من أجل الدفع في اتجاه تشكيل حكومة تستطيع التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

في ظهوره المفاجئ يوم السبت على الشاشات التلفزيونية نسي حسان دياب أمراً واحداً. نسي ما سبق أن قاله عن أن حكومته حققت 97 في المئة مما وعدت به. أين تبخرت كل هذه الإنجازات؟ إذا كان الإفلاس اللبناني إنجازاً، فقد أوصل رئيس الحكومة المستقيلة البلد إلى حيث المطلوب من أمثاله إيصاله.

مخيف الوضع اللبناني. أكثر ما هو مخيف فيه أن الطرف الذي يتحكم بكل المفاصل السياسية، أي "حزب الله"، ليس لديه أي همّ لبناني. بقي لبنان أم زال، هذا أمر ثانوي بالنسبة إلى "حزب الله" الذي يمتلك أجنحة وحيدة. تتمثل هذه الأجنحة في خدمة المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة، وهو مشروع بات يواجه أفقا مسدوداً، خصوصاً أنه لا يمتلك أي نموذج يستطيع تقديمه إلى دول المنطقة ولا إلى إيران نفسها.

ثمة مكان يلتقي فيه "حزب الله" مع ميشال عون وجبران باسيل. هذا المكان هو عدم الاكتراث بما يحل بلبنان واللبنانيين. لا وجود سوى لهمّ واحد لدى ميشال عون. إنه همّ وصول جبران باسيل إلى قصر بعبدا لدى انتهاء ولايته في 31 تشرين الأول - أكتوبر 2022.

المؤلم لماذا لا يستطيع "حزب الله" مراجعة الذات والاعتراف بمسؤوليته عن وصول الوضع اللبناني إلى ما وصل إليه، أي إلى انهيار لبنان. في النهاية، إن الحزب ليس سوى لواء في "الحرس الثوري" الإيراني. لم يخف حسان نصر الله الأمين العام للحزب يوماً أن مرجعيته هي "المرشد" في إيران أية الله علي خامنئي.

خير الله خير الله
إعلامي لبناني



يضع الحديث عن قعر يمكن للانهايار اللبناني بلوغه. تجاوزت قيمة الدولار العشرة آلاف ليرة لبنانية ولا يوجد ما يشير إلى أن رئيس الجمهورية ميشال عون وصهره جبران باسيل يستوعبان معنى ذلك وأبعاده. حتى رئيس الحكومة المستقيلة حسان دياب، بتفاوته السياسية التي يمكن وصفها بأنها أقل من متواضعة، بدأ يستوعب. اكتشف دياب فجأة أنه لم يعد لديه ما يقوم به غير الاعتكاف، أي الامتناع حتى عن تصريف الأعمال، من أجل الدفع في اتجاه تشكيل حكومة تستطيع التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

في ظهوره المفاجئ يوم السبت على الشاشات التلفزيونية نسي حسان دياب أمراً واحداً. نسي ما سبق أن قاله عن أن حكومته حققت 97 في المئة مما وعدت به. أين تبخرت كل هذه الإنجازات؟ إذا كان الإفلاس اللبناني إنجازاً، فقد أوصل رئيس الحكومة المستقيلة البلد إلى حيث المطلوب من أمثاله إيصاله.

مخيف الوضع اللبناني. أكثر ما هو مخيف فيه أن الطرف الذي يتحكم بكل المفاصل السياسية، أي "حزب الله"، ليس لديه أي همّ لبناني. بقي لبنان أم زال، هذا أمر ثانوي بالنسبة إلى "حزب الله" الذي يمتلك أجنحة وحيدة. تتمثل هذه الأجنحة في خدمة المشروع التوسعي الإيراني في المنطقة، وهو مشروع بات يواجه أفقا مسدوداً، خصوصاً أنه لا يمتلك أي نموذج يستطيع تقديمه إلى دول المنطقة ولا إلى إيران نفسها.

ثمة مكان يلتقي فيه "حزب الله" مع ميشال عون وجبران باسيل. هذا المكان هو عدم الاكتراث بما يحل بلبنان واللبنانيين. لا وجود سوى لهمّ واحد لدى ميشال عون. إنه همّ وصول جبران باسيل إلى قصر بعبدا لدى انتهاء ولايته في 31 تشرين الأول - أكتوبر 2022.

المؤلم لماذا لا يستطيع "حزب الله" مراجعة الذات والاعتراف بمسؤوليته عن وصول الوضع اللبناني إلى ما وصل إليه، أي إلى انهيار لبنان. في النهاية، إن الحزب ليس سوى لواء في "الحرس الثوري" الإيراني. لم يخف حسان نصر الله الأمين العام للحزب يوماً أن مرجعيته هي "المرشد" في إيران أية الله علي خامنئي.

الأسمدة الكيماوية لزراعتها بعد تعطل إنتاجها المحلي، وتونس الخضراء تستورد الخضار من الخارج بعد انهيار منظومتها الزراعية، وتونس التي تحتاج إلى كل أبنائها تعرف أكبر نزيف للأدمغة والسواعد، حيث أصبحت الهجرة حلم الجميع سواء بعقود رسمية أو خلسة على قوارب الموت. وتونس التي كانت واحدة من عواصم السياحة الصحية، تواجه عجزاً على توفير الكثير من الأدوية لمرضاهم. وتناخر عن أغلب دول العالم في توفير لقاحات كورونا. وتونس التي أرادت أن تكون الدولة الأولى في محيطها تنتظر الصدقات والمساعدات من الدول والمنظمات الدولية، وتونس التي لم تتأخر يوماً قبل 2011 في الإيفاء بديونها باتت على أهبة العجز على دفع ديونها المستحقة، وإن دفعتها بديون جديدة تحصل عليها بضمانات دولية وينسب فائدة أكبر بكثير.

الدولة التي كانت نموذجا للانضباط تعرف اليوم حالة قطيعة بين قصورها الثلاثة، ويستقوي بعض أبنائها على البعض الآخر بالسفراء الأجانب، خطابها السياسي بلا مضمون، ودورها الاجتماعي دون فاعلية، وثائقها السرية على قارعة الطريق، وجرمات مؤسساتها منتهكة، وديبلوماسيتها مشلولة، ونصف أوقات مسؤوليها مخصصة لرد على شائعات فيسبوك.

مخطئ من يعتبر أن جائحة كورونا هي الخطر الحقيقي على التونسيين فهي لم تكن غير العارض الذي أدى إلى الكشف عن المرض الحقيقي المستعصي الذي يهدد تونس الدولة والمجتمع والسيادة والحاضر والمستقبل

عندما انتشر فيروس كوفيد - 19 كانت تونس من أكثر الدول تأثراً به، والسبب أن جسد الدولة قد فقد مناعته كنتيجة طبيعية للفساد والإهمال وحالة الإنهاك التي تسبب فيها حكم الهواة، ولضبابية الرؤية وغياب الإرادة وصراع الإيرادات بين المتنافسين على الغنيمة.

لم تكن جائحة كورونا وراء كل ازمتات تونس ولكنها كانت جزءاً من أسباب الأزمة، وكانت الطارئ الصحي الذي كشف عن مرض مزمن ما انفك ينخر الجسد الغض بلا رحمة لمدة عشر سنوات، ومنذ أكثر من عام، أصبحت تونس أقرب إلى المريض الخاضع لأحكام غرفة الإنعاش، بينما دخل من يفترض أنهم أطباء مؤتمنون على علاجه في معركة بلا أفق، للرئيس له مشروع الموجل إلى حين تحقيق صلوحه في السيطرة المطلقة على كل الصلاحيات دون معارضة أو أحزاب. ورئيس البرلمان له مشروعه العقائدي الإخواني المستقوي بخيارات الليبرالية الجديدة في تكريس مشروع التمكن الفعلي تحت شعارات ديمقراطية لا يعترف بها. ورئيس الحكومة انقلب على الأول الذي كلفه وسار في ركاب الثاني الذي دعمه، وبارونات الفساد يحكمون سيطرتهم على مفاصل الدولة بإسناد من المستفيدين منهم في الخفاء، والنقابات تغرد خارج السرب رفصاً لأية إصلاحات قد يفرضها الدانون الأجانب ومظلومهم، والشعب منقسم في خيارته بين الولاءات على الشعارات لا على الأفعال.

يخطئ من يعتبر أن جائحة كورونا هي الخطر الحقيقي على التونسيين، فهي لم تكن غير العارض الذي أدى إلى الكشف عن المرض الحقيقي المستعصي الذي يهدد تونس الدولة والمجتمع والسيادة والحاضر والمستقبل، حتى لا أقول إننا في حالة تمثيل فعلي بجثة الدولة كما قال الدكتور التيمومي.